



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليّ الأرفق، جامعِ الأشياءِ والمفرّق، ذي النِّعمِ الواسعةِ الغزيرة، والحِكَمِ الباهرةِ الكثيرة. ثمَّ الصلاةُ والسلامُ الدائم على الرسولِ القرشيِّ الخاتم، وعلى آلهِ وصحبِهِ الأبرار، الحائزي مراتبَ الفخار.

أمَّا بعد:
فاعلم هُدِيتَ لِلرَّشَادِ أنَّ مِن أجلِّ النِّعَمِ وأعظمِ المننِ، نعمةَ العلمِ الَّذي يُزيلُ الشَّكَّ ويدفعُ الوَهَن، ويُكشِفُ الحقَّ لِذَوي القلوبِ، ويُوصِلُ العبدَ إلى المطلوب.

وإن علم الحديث من **أشرف العلوم** وأعظمها قدراً، إذ به يُحفظ الدين وتُصان السنة النبوية من التحريف والتبديل. وقد حظي أهل الحديث بمكانة رفيعة عبر العصور، حيث كانوا حملة الوحي وحراس الشريعة، واستحقوا بذلك ثناء الله ورسوله ﷺ.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿*يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ*﴾ (الإسراء: 71): يخبر الله سبحانه وتعالى عن يوم القيامة بأنه يحاسب كل أمة بإمامها. وقد اختلف أهل العلم في معنى الإمام هنا، فقال مجاهد وقتادة: أي بنبيهم، كما في قوله تعالى: ﴿*وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ*﴾ (يونس: 47).

وقال بعض السلف: هذا **أكبر شرف لأصحاب الحديث، لأن إمامهم هو النبي** ﷺ، فهم أعظم الناس ارتباطًا بسنته وحملًا لعلمه.

ولأجل هذا، دعا النبي ﷺ بالخير والنضارة لمن يشتغل بعلم الحديث روايةً وتبليغًا وفقهًا، فقال: «*نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ*» *(أخرجه أبو داود (3660) واللفظ له، والترمذي (2656) باختلاف يسير، وأحمد (21590) مطولاً باختلاف يسير)*

وقد روي الإمام سفيان الثوري رحمه الله: «***لا أعلم علمًا أفضل من علم الحديث**، لمن أراد به وجه الله تعالى، فإن الناس يحتاجون إليه حتى في طعامهم وشرابهم، وهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام، لأنه فرض كفاية.*» *(شرح السنة للبغوي – ج 1 – ص 279)*

بل بلغ من عظم شأن الحديث أن بعض السلف رأوا مذاكرته أفضل من تلاوة القرآن، كما نُقل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قوله: «***مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن.***» *(انظر تخريجه في المدخل للبيهقي – ص 307)*

ومما يدل على رفعة أهل الحديث وعظيم منزلتهم عند الله، أن أهل البدع يشنؤونهم ويعادونهم، كما قال جعفر بن سنان الواسطي رحمه الله: سمعت أحمد بن سنان يقول: «***ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث**، وإذا ابتدع الرجل نزعت حلاوة الحديث من قلبه.*» *(معرفة علوم الحديث – ص 4)*

فإذا كان علم الحديث بهذه المنزلة العالية، وجب على طالب العلم أن يعتني به، دراسةً وفهمًا وحفظًا وتبليغًا، ليكون ممن يحمل هذا النور، ويؤدي الأمانة التي أوكلها الله إلى العلماء، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿*إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ*﴾ (الحجر: 9).

فإن علم الحديث يُعَدُّ من أشرف العلوم الشرعية، به تُصان السُّنَّة، ويتميز **الصحيح من الضعيف**، وقد اجتهد المحدثون في وضع ضوابط دقيقة لقبول الروايات وردِّها، فظهرت عندهم مصطلحات تدل على مراتب الأحاديث صحةً وضعفًا. وكان للإمام أبي عيسى الترمذي رحمه الله اصطلاحٌ خاصٌّ في التصحيح والتحسين، ومن أشهر مصطلحاته التي أوردها في *جامعه* قوله :***حسن صحيح***، وهو تعبيرٌ تفرَّد به عن غيره من المحدثين.

وقد كَثُرَ كلام أهل العلم في بيان معنى هذا المصطلح عند الترمذي، وهل يعني الجمع بين وصفَي الحُسن والصحة في حديثٍ واحد، أم أن المقصود به تصنيفان مختلفان، وما علاقة ذلك بمناهج المحدثين الآخرين؟

وفي هذا المقال، نسعى لبيان المراد بمصطلح *حسن صحيح* عند الإمام الترمذي، من خلال أقوال العلماء وشروحاتهم، مع توضيح ما يترتب عليه من أحكام، والله المستعان.

ونسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

تعريف الحديث الصحيح

الحديث الصحيح هو ما نُقل بإسناد متصل عن رواة عُرفوا بالعدالة والضبط، دون أن يشوبه شذوذ أو علة تقدح في صحته. وبهذا يكون الحديث قد وصل إلينا عن طريق سلسلة من الرواة الثقات، بحيث يمكن الاعتماد عليه في الأحكام والعقائد وغيرها من مسائل الشريعة.

الأسس التي يقوم عليها الحديث الصحيح

لكي يُحكم على الحديث بأنه صحيح، لا بد من تحقق مجموعة من الشروط التي وضعها المحدثون بدقة، وهي:

1. **اتصال السند** :يشترط أن يكون كل راوٍ قد سمع الحديث مباشرة ممن فوقه، دون وجود أي انقطاع في السلسلة. فإذا وُجد انقطاع، كأن يسقط راوٍ من الإسناد أو أكثر، لم يُعتبر الحديث صحيحًا، بل يأخذ حكمًا آخر كالمعلق أو المرسل أو المنقطع.
2. **عدالة الرواة** :تعني العدالة أن يكون الراوي مسلمًا، عاقلًا، بالغًا، سليم العقيدة، بعيدًا عن الفسق وخوارم المروءة. فالعدالة شرط أساسي في قبول الرواية، لأن من يتصف بالكذب أو سوء السلوك لا يُؤتمن على نقل السنة.
3. **الضبط والإتقان** :يجب أن يكون الراوي حافظًا لما ينقل، سواء في صدره أو في كتابه، بحيث لا يروي إلا ما تأكد من صحته تمامًا. والضبط نوعان: ضبط الصدر، وهو الحفظ الجيد، وضبط الكتاب، وهو المحافظة على النصوص دون تغيير أو تحريف.
4. **عدم الشذوذ** :يُشترط في الحديث الصحيح ألا يكون شاذًا، أي لا يخالف فيه الثقة من هو أوثق منه. فإذا وجد تعارض بين رواية ثقة وروايات مجموعة من الأوثق منه، عُدّت روايته شاذة ولم تُقبل.
5. **خلو الحديث من العلة القادحة** :العلة القادحة هي خلل خفي يؤثر في صحة الحديث، رغم أن ظاهره السلامة. وهذه العلل لا يدركها إلا كبار علماء الحديث ممن لديهم معرفة دقيقة بالأسانيد والرواة.

أنواع الحديث الصحيح

يُقسم الحديث الصحيح إلى قسمين رئيسيين:

- **الصحيح لذاته** :وهو الحديث الذي استوفى الشروط السابقة دون الحاجة إلى أي دعم إضافي من طرق أخرى. ويُعدّ هذا النوع أعلى درجات الحديث من حيث القبول.
- **الصحيح لغيره** :وهو الحديث الذي لم يصل إلى مرتبة الصحيح لذاته، لكنه يكتسب الصحة بسبب تعدد طرقه التي تُقويه.

مكانة الحديث الصحيح في مصادر التشريع

يحظى الحديث الصحيح بمكانة رفيعة في مصادر التشريع الإسلامي، فهو وحي من الله -عز وجل- أوحاه إلى نبيه ﷺ، ولذلك يُحتج به في الاستدلال، وتترتب عليه الأحكام الشرعية. وقد أولى العلماء عناية فائقة بتمييز الصحيح من الضعيف، ووضعوا مؤلفات خاصة تُصنّف الأحاديث بناءً على درجات صحتها، ومن أشهرها صحيح البخاري وصحيح مسلم.

تعريف الحديث الحسن

يُعرف الحديث الحسن بأنه الحديث الذي استوفى شروط الحديث الصحيح، باستثناء شرط كمال الضبط، حيث يكون راويه **خفيف الضبط** بدلاً من كونه متقنًا تامّ الحفظ. وبهذا، يكون الحديث الحسن هو:

"ما اتصل إسناده بنقل العدل خفيف الضبط إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة".

وهذا التعريف يوضح أن الحديث الحسن يشترك مع الصحيح في العدالة واتصال السند، لكنه يختلف عنه في قوة الضبط، إذ قد يكون أحد رواته **خفيف الضبط**، أي أنه لا يبلغ درجة الإتقان التام، ولكنه لا يصل إلى حد سوء الحفظ الذي يُردّ بسببه الحديث.

شروط قبول الحديث الحسن

لكي يكون الحديث حسنًا، يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

1. **اتصال السند** :يجب أن يكون كل راوٍ قد تلقى الحديث مباشرة عن شيخه، دون وجود انقطاع في السلسلة.
2. **عدالة الرواة** :جميع الرواة في السند يجب أن يكونوا عدولًا، أي أنهم ملتزمون بالدين، بعيدون عن الفسق وخوارم المروءة.
3. **ضبط الراوي خفيف الضبط** :لا يشترط كمال الضبط، بل يكفي أن يكون الراوي صادقًا، مع وجود بعض الخفة في حفظه، بشرط ألا يصل إلى درجة الغفلة أو كثرة الخطأ.
4. **عدم الشذوذ** :أي ألا يخالف الحديث رواية من هو أوثق من راويه.
5. **عدم العلة القادحة** :أي ألا يكون في الحديث سبب خفي يقدح في صحته.

أنواع الحديث الحسن

يقسم علماء الحديث الحديث الحسن إلى نوعين رئيسيين:

- **الحسن لذاته** :وهو الحديث الذي توفرت فيه الشروط السابقة، دون الحاجة إلى أي عامل خارجي لتقويته.
- **الحسن لغيره** :وهو الحديث الذي لم يستوفِ شرط الحسن لذاته، ولكنه يرتقي إلى الحسن بسبب تعدد طرقه، بحيث تقوّي بعضها بعضًا.

مكانة الحديث الحسن في الاستدلال

الحديث الحسن يُعتبر من الأحاديث المقبولة التي يُحتج بها في الأحكام، وهو صالح للعمل به، لكنه أدنى مرتبة من الحديث الصحيح. ولذا، فقد اعتمده الفقهاء في المسائل الفقهية، خاصة عند عدم وجود حديث صحيح في الباب نفسه.

الفارق بين الحديث الحسن والصحيح

الفرق الأساسي بين الحديث الحسن والصحيح يكمن في **درجة ضبط الراوي**، فبينما يُشترط في الحديث الصحيح أن يكون جميع رواته متقنين ضابطين، يُقبل في الحديث الحسن أن يكون في طبقات السند راوٍ خفيف الضبط، أي أنه يُعرف بالصدق لكنه لا يبلغ مرتبة الحُفّاظ المتقنين.

ولا يُشترط أن يكون في كل طبقة من طبقات السند راوٍ خفيف الضبط، بل يكفي أن يوجد في أي جزء من السند راوٍ بهذه الصفة، مما يجعل الحديث ينزل عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن. وقد يُوصف هذا الراوي بأنه **صدوق** كما يذكره ابن حجر في "التقريب"، وهو وصف يدل على أن الراوي أقل ضبطًا من الثقة، لكنه ما زال مقبول الرواية.

الفرق بين الصحيح والحسن عند التعارض

قد يطرح البعض تساؤلًا حول الفائدة من التمييز بين الحديث الصحيح والحديث الحسن، ما دام كلاهما يُقبلان في الاستدلال والعمل. والجواب أن هذا التمييز تظهر أهميته عند **تعارض الأحاديث**، حيث يُقدم الحديث الصحيح على الحديث الحسن إذا تعذر الجمع بينهما.

فعند وقوع التعارض بين حديثين، وكان أحدهما صحيحًا والآخر حسنًا، فإن قواعد الترجيح تقضي بتقديم **الحديث الصحيح** لكونه أقوى من الحديث الحسن في الضبط والإتقان. أما في حال عدم التعارض، فإن الحديث الحسن يُقبل تمامًا كما يُقبل الحديث الصحيح من حيث الاحتجاج به والعمل بمقتضاه.

تعريف الترمذي للحديث الحسن

تناول العلماء تعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن بالنقل والتحليل، وكان من أبرز من نقل عنه هذا التعريف **ابن الصلاح**، حيث قال:

"روينا عن الترمذي أنه يريد بالحسن: أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثًا شاذًا، ويروى من غير وجه".

(علوم الحديث – ص 30)

إلا أن هذا النقل لم يسلم من الاعتراضات، حيث تساءل العلماء عن مصدره المباشر، وهل صرّح الترمذي به في كتاب معين أم أنه مجرد استقراء من منهجه في *الجامع*؟ وقد أوضح **الحافظ ابن كثير** هذا الإشكال بقوله:

"وهذا إذا كان قد روي عن الترمذي أنه قال: ففي أي كتاب له قاله؟ وأين إسناده عنه؟ وإن كان قد فُهم من اصطلاحه في كتابه الجامع، فليس ذلك بصحيح، فإنه يقول في كثير من الأحاديث: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

لكن بالتدقيق في مؤلفات الترمذي، نجد أن هذا التعريف ورد **في علل الجامع** المطبوعة في آخر *جامع الترمذي*، والتي قام الحافظ ابن رجب -رحمه الله- بشرحها ضمن شرحه على *الجامع*، وإن كان معظم هذا الشرح مفقودًا اليوم باستثناء *شرح العلل*. وبناءً عليه، فإن كلام ابن كثير حول عدم وضوح المصدر لم يعد دقيقًا، إذ وُجد التصريح به في علل الترمذي نفسه.

شروط الترمذي للحديث الحسن

وفقًا لما نقله ابن الصلاح وغيره، فإن الترمذي وضع ثلاثة شروط للحديث الحسن:

1. **ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب**
2. **ألا يكون حديثًا شاذًا**
3. **أن يُروى من غير وجه**

لكن هذه الشروط تعرضت لنقد واسع، لأن مجرد **انتفاء التهمة بالكذب** لا يعني بالضرورة أن الحديث حسن، فقد يكون ضعيفًا لسبب آخر مثل الانقطاع أو سوء حفظ الراوي. ومن هنا، فإن تعريف الترمذي للحسن غير جامع ولا مانع، فهو:

- **غير جامع لنوعي الحسن** (الحسن لذاته والحسن لغيره).
- **غير مانع من دخول أنواع من الضعيف**، مثل المنقطع الذي لم يُشترط فيه الاتصال.
- **غير مانع من دخول الصحيح**، لأن الصحيح لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون شاذًا، ويروى من غير وجه.

وبعض العلماء حاولوا توجيه هذا التعريف بالقول إن نفي التهمة بالكذب يشير إلى أن الحديث **دون درجة الصحيح**، أي أن في رواته من تُكلم فيه بغير تهمة الكذب. ومع ذلك، فإن هذا التفسير متعقب، لأن كثيرًا من الأحاديث الضعيفة تدخل في هذا التعريف إذا كان الضعف فيها بسبب سوء الحفظ أو ضعف الضبط، لا بسبب الكذب.

إشكالية الجمع بين الحسن والغريب

من الإشكالات التي أثيرت حول اصطلاح الترمذي أنه **حكم على كثير من الأحاديث بأنها حسنة، رغم قوله في نفس الوقت: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه ."**وهذا يتناقض مع شرطه بأن الحديث الحسن يُروى من غير وجه.

وقد أشار الحافظ العراقي إلى هذا التناقض في ألفيته بقوله:

وقال الترمذي ما سلم ... من الشذوذ مع راوي ما اتهم
بكذب ولم يكن فردًا ورد ... قلت وقد حسن بعض من فرد

أي أن الترمذي اشترط أن لا يكون الحديث فردًا (أي من طريق واحد)، لكنه مع ذلك حسن بعض الأحاديث التي لم ترد إلا من طريق واحد، مما يظهر تناقضًا بين تعريفه النظري وتطبيقه العملي.

وبهذا، فإن تعريف الترمذي للحديث الحسن يُعد من أكثر التعريفات إشكالًا بين المحدثين، حيث لم يتفق الجميع على فهمه أو اعتماده، وهو يختلف عن التعريف المستقر عند المتأخرين من أهل الحديث.

تعريف الحديث الغريب

يُطلق مصطلح **الحديث الغريب** على الرواية التي **يرويها راوٍ واحد فقط** في جميع طبقات الإسناد أو في بعضها، حتى لو وقع التفرد في طبقة واحدة فقط. ولا يُؤثر كون باقي السند يشتمل على أكثر من راوٍ، إذ يكون الاعتبار للرواية التي وقع فيها التفرد.

مسمى آخر للحديث الغريب

يطلق عدد من المحدثين على الحديث الغريب اسم **"الفرد"**، ويعتبرونهما مترادفين، غير أن بعض العلماء **فرّقوا بينهما**، فجعلوا لكل منهما تعريفًا خاصًا. ويرى **الحافظ ابن حجر** أنهما مترادفان من الناحية اللغوية والاصطلاحية، لكنه أشار إلى أن المحدثين **يستخدمون مصطلح "الفرد" غالبًا للإشارة إلى الفرد المطلق، بينما يُطلقون "الغريب" على الفرد النسبي بصورة أوسع**.

أنواع الحديث الغريب

يقسم المحدثون الحديث الغريب إلى قسمين، بناءً على **الموضع الذي وقع فيه التفرد**:

١ -الحديث الغريب المطلق (الفرد المطلق)

تعريفه:
هو الحديث الذي تفرد راوٍ واحد **بنقله عن النبي ﷺ**، دون أن يرويه غيره من الصحابة.

مثاله:
حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال:
سمعت النبي ﷺ يقول: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى."...
فهذا الحديث لم يُعرف له راوٍ آخر عن النبي ﷺ سوى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- ، ولهذا وقع فيه التفرد المطلق.

٢ -الحديث الغريب النسبي (الفرد النسبي)

تعريفه:
هو الحديث الذي **في أصله رواه أكثر من واحد**، لكن **وقع التفرد في مرحلة لاحقة من الإسناد**، بحيث انفرد راوٍ معين بنقله عن غيره ممن رواه في طبقته.

مثاله:
حديث مالك عن الزهري عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وهو يلبس المغفر، فلما أزاله، جاءه رجل وأخبره أن ابن خطل متشبث بأستار الكعبة، فقال النبي ﷺ: "اقتلوه."
تفرد به مالك عن الزهري، ولذلك يُعتبر من الأحاديث الغريبة من هذا الوجه.

سبب التسمية:
أُطلق على هذا النوع **"الغريب النسبي "**لأن التفرد فيه وقع **بالمقارنة مع رواة آخرين**، وليس في أصل السند كله.

صور التفرد في الحديث الغريب النسبي

هناك أشكال متعددة للتفرد تُصنَّف ضمن الغريب النسبي، منها:

1. **رواية الحديث من قبل راوٍ واحد فقط مع كونه ثقة،** مثل قولهم: "لم يروه إلا فلان وهو ثقة."
2. **رواية راوٍ معين عن شيخ معين دون غيره،** مثل قولهم: "تفرد به فلان عن فلان"، رغم أن الحديث مروي عن غيره بطرق أخرى.
3. **رواية الحديث من قِبل أهل بلد معين فقط،** مثل قولهم: "انفرد به أهل مكة" أو "تفرد به أهل الكوفة."
4. **رواية أهل بلد معين دون أن يكون للحديث أصل عند غيرهم،** كقولهم: "انفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز."

تقسيم آخر للحديث الغريب

من حيث كون التفرد في السند أو المتن، ينقسم الحديث الغريب إلى:

1. **حديث غريب في متنه وإسناده** :وهو الحديث الذي **انفرد راوٍ واحد بنقل متنه وسنده معًا.**
2. **حديث غريب في إسناده فقط** :وهو الحديث الذي يكون **متنه مرويًا من طرق متعددة، لكن في أحد أسانيده وقع التفرد،** وهذا ما يشار إليه بقول **الترمذي**" :غريب من هذا الوجه."

تعريف حسن صحيح عند الترمذي

يُعدُّ مصطلح "حسن صحيح" عند الإمام الترمذي من المصطلحات التي أثارت جدلًا واسعًا بين العلماء، حيث إنه ليس من المصطلحات الشائعة عند غيره من المحدثين بنفس الصيغة. وقد تعددت أقوال أهل العلم في تفسير مقصده من هذا الجمع بين الوصفين، مما استدعى النظر في كلامه في *الجامع* ومقارنتها بأصول المصطلحات الحديثية.

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي:
وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم، ولا شك أنه هو الذي اشتهر عنه هذه القسمة

(شرح علل الترمذي – ص 574)

معنى "حسن صحيح" عند الترمذي

اختلف أهل العلم في مراد الترمذي من قوله: "حسن صحيح"، وقد وردت عدة توجيهات لهذا المصطلح:

1. إذا كان الحديث مرويًا بأكثر من إسناد، فقد يحمل المصطلح على أن أحد الأسانيد حسن والآخر صحيح.

قال ابن الصلاح في *مقدمة علوم الحديث*:

"الترمذي إذا جمع بين الحسن والصحة فمراده أنه روي بإسنادين، أحدهما حسن، والآخر صحيح".

يرى ابن الصلاح أن قول الترمذي *حسن صحيح* يعني أن الحديث روي بإسنادين: أحدهما حسن، والآخر صحيح.

لكن هذا التفسير تعرض للنقد، كما قال ابن رجب:

وهذا فيه نظر، لأنه يقول كثيراً: "حسن صحيح، غريب، (لا نعرفه) إلا من هذا الوجه".

(شرح علل الترمذي – ص 609)

".ولو كان الحديث مروياً بإسنادين، لما وُصف بالغربة.

وقد أجاب بعض المتأخرين عن هذا الإشكال بأن الحديث قد يكون أصله غريباً، لكنه انتشر لاحقاً بتعدد طرقه عن بعض رواته، سواء كان هذا الراوي تابعياً أو من بعده. فإذا كانت جميع الطرق صحيحة، يُطلق عليه *صحيح غريب*، وإن كانت كلها حسنة، يُسمى *حسن غريب*، وإذا كان بعضها صحيحاً وبعضها حسناً، يُقال عنه *حسن صحيح غريب*.

ويستند هذا التأويل إلى تعريف الترمذي للحسن، حيث يرى أن الحديث الحسن هو ما تعددت طرقه وليس في رواته متهم، ولا يكون شاذاً. فإذا قال عن حديث *حسن غريب* أو *صحيح غريب*، فقد يكون ذلك لأحد سببين:

أن تكون الطرق قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين، فيكون أصله غريباً لكنه صار حسناً بسبب تعدد طرقه لاحقاً.

أن يكون الإسناد غريباً، أي لا يُعرف إلا من هذا الطريق المحدد، لكن المتن نفسه حسن، لأنه روي من وجهين أو أكثر، كما يظهر من صنيع الترمذي عند قوله" :*وفي الباب عن فلان وفلان* ".وهذا يدل على وجود شواهد لمعنى الحديث تجعله حسناً، رغم أن إسناده غريب.

لكن هذا التفسير أيضاً محل نظر، حيث يرى بعض الباحثين أنه بعيد عن مراد الترمذي، لمن تأمل عباراته وسياقه عند إطلاق هذا المصطلح.

وقد ناقش ابن دقيق العيد هذا القول، مشيراً إلى أن هناك أحاديث وُصفت بأنها *حسن صحيح*، رغم أنه ليس لها إلا إسناد واحد، مما يضعف هذا التفسير. حيث يقول:

"أما الأول، فيرد عليه الأحاديث التي قيل فيها: حسن صحيح، مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد ووجهة واحدة، وإنما يُعتبر اختلاف الأسانيد بالنسبة إلى المخارج. وهذا موجود في كلام أبي عيسى الترمذي في مواضع، حيث يقول: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أو لا نعرفه إلا من حديث فلان".

(كتاب الاقتراح في بيان الاصطلاح - الباب الأول في ألفاظ متداولة تتعلق بهذه الصناعة اللفظ الأول الصحيح – ص 10)

وهذا يدل على أن تفسير ابن الصلاح محل إشكال، لأن الترمذي وصف بعض الأحاديث بأنها *حسن صحيح*، رغم عدم وجود تعدد في الأسانيد.

2. قيل إن الترمذي أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي المحدد عند المحدثين.

قال ابن سيد الناس:

"وهو أبعدُ من الأول، إذ كل حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، حَسَن."

(النفح الشذي في شرح جامع الترمذي – ص 285)

3. ذكر ابن حجر:

وأجاب بعض المتأخرين عن أصل الإشكال بأنه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة إلى أحوال رواته عند أئمة الحديث، فإذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحًا عند قوم وحسنًا عند قوم، يقال فيه ذلك.

ثم ردّه وقال:

بأنه لو أراد ذلك لأتى بالواو التي للجمع فيقول: "حسن وصحيح"، أو أتى بـ"أو" التي هي للتخيير أو التردد فقال: "حسن أو صحيح"، ثم إن الذي يتبادر إلى الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده، لا بالنسبة إلى غيره.

(النكت على كتاب ابن الصلاح – ص 477)

فهذا القول ضعيف؛ لأن الترمذي عند وصفه الحديث بالحسن الصحيح لا يقصد اختلاف حكم المحدثين عليه، بل هو حكم منه على الحديث وفق اجتهاده الخاص، ولو كان يقصد اختلاف الأئمة لصرّح بذلك بوضوح باستخدام أدوات التخيير أو الجمع.

4. إذا كان الحديث له إسناد واحد فقط، فإن قوله "حسن صحيح" يدل على تردده في تصنيفه بين كونه حسنًا أو صحيحًا، كما قال الترمذي في بعض المواضع: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه."

5. قال الإمام العراقي في *التقييد والإيضاح*، وذكره السخاوي في *شرح ألفية العراقي*:

*"وفي صحيح حسن أقوال * في كلها قد ظهر اختلال*
*ثم الجواب بتنوع السند * لحسن ولصحيح معتمد*
أو بالتردد لوصف من نقل"...

أي أن جمع الترمذي بين الوصفين يرجع إلى تعدد الطرق أو إلى التردد في الحكم.

6. قال بعض المتأخرين: إن مراد الترمذي في وصف الحديث بالحسن أن كل واحد من الأوصاف الثلاثة التي ذكرها، وهي: سلامة الإسناد من المتهم، وسلامته من الشذوذ، وتعدد طرقه ولو كانت ضعيفة، كافٍ في إثبات وصف الحسن عنده.

وقد بُحث في صحة هذا التفسير، حيث إن اشتراط الترمذي لتعدد الطرق ولو كانت واهية أمر غير مقبول عند كثير من العلماء، إذ إن الطرق الضعيفة لا تتقوى بمجرد تعددها، بل لا بد من شروط معينة ليعتضد الحديث بها.

وقد رد بعض أهل العلم على هذا التفسير، حيث ذكروا أن الترمذي لا يطلق الحسن على حديث واهٍ ضعيف تعددت طرقه، ولم يُنقل عنه مثل هذا في كتابه.

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع *الفتاوى*:

"أما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو: ما رُوِي من وجهين وليس في رواته من هو متهم بالكذب ولا هو شاذٌّ مخالفٌ للأحاديث الصحيحة. فهذه الشروط هي التي شرطها الترمذي في الحسن. لكن من الناس من يقول: قد سُمِّي حسنًا ما ليس كذلك مثل حديثٍ يقول فيه: حسن غريب؛ فإنه لم يُروَ إلا من وجهٍ واحدٍ وقد سماه حسنًا".

(مجموع الفتاوى – ج 18 – ص 39-40)

ثم ذكر أن الترمذي قد يعتبر الحديث حسنًا إذا كان إسناده غريبًا لكنه رُوي عن التابعي من أكثر من وجه.

7. قال بعض العلماء: إن الترمذي يُطلق حسن صحيح على الحديث الذي حسَّنه بناءً على ثقة رجاله، ولكنه ارتقى إلى درجة الصحة، لأن رواته في نهاية مراتب الثقة، فجَمَعَ الترمذي بذلك بين الوصفين. وعليه، فكل حديث صحيح هو أيضًا حسن، لكن ليس كل حديث حسن صحيحًا، ولهذا نادرًا ما يفرد الترمذي وصف الصحة عن الحسن.

بناءً على هذا التفسير، فإن الحديث الحسن هو ما تقاصر عن درجة الصحيح، لأن رجاله لم يبلغوا من الصدق والحفظ درجة رواة الصحيح. وهؤلاء الرواة هم من الطبقة الثانية من الثقات الذين ذكرهم الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، وقيل: إن مسلم أخرج حديثهم في المتابعات. وهذا النوع من الحديث الحسن هو الذي أشار إليه أبو داود بقوله: "خرجت في كتابي الصحيح، وما يشبهه وما يقاربه."

أنواع الحديث الحسن عند ابن الصلاح

ذكر ابن الصلاح أن تفسير الحديث الحسن بهذا المعنى هو قول الخطابي، وليس هو قول الترمذي. كما أوضح أن الحديث الحسن ينقسم إلى نوعين:

الحسن عند الترمذي: وهو الحديث الذي يكون راويه غير متهم بالكذب، ولا مغفلاً كثير الخطأ، ولا صاحب فسق. كما يكون متن الحديث قد اعتضد بشاهد آخر له، فيخرج بذلك عن كونه شاذًا أو منكراً.

الحسن عند الخطابي: وهو الحديث الذي يرويه رجال مشهورون بالصدق والأمانة، لكنهم لم يبلغوا درجة رجال الصحيح، بسبب تقصيرهم عنهم في الإتقان والحفظ. ولا يكون الحديث شاذًا أو منكراً أو معللاً.

8. ذهب بعض المتأخرين إلى أن الحسن الصحيح عند الترمذي يُعتبر مرتبة دون الصحيح المفرد، فإذا قال الترمذي عن حديث إنه "صحيح"، فهذا يدل على جزم بصحته دون أدنى تردد. أما إذا قال: "حسن صحيح"، فمعنى ذلك أن الحديث قد اجتمع فيه طرف من الصحة وطرف من الحسن، فهو ليس صحيحًا محضًا، بل هو حسن امتزج بالصحة. وقد شبَّهوا ذلك بوصف بعض الأطعمة التي تجمع بين طعمين، كما يُقال عن المزّ إنه "حلو حامض"، لاحتوائه على الحلاوة والحموضة معًا.

إلا أن هذا التفسير بعيد جدًا، لأن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في كثير من الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتي أسانيدها تُعد من أعلى درجات الصحة، مثل رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، ورواية الزهري عن سالم عن أبيه. بل إن الترمذي نادرًا ما يفرد الصحة عن الحسن، وليس بالضرورة أن يكون الحديث الذي أفرد فيه الصحة أقوى من الذي وصفه بـ"حسن صحيح".

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي:

"وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن."

(شرح علل الترمذي – ص 610)

مناقشة تساهل الترمذي في التصحيح والتحسين

ذكر الذهبي في *ميزان الاعتدال*:

"لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي".

(ميزان الاعتدال – ج 3 – ص 407)

وذكر الألباني في *السلسلة الضعيفة* (1/85)أن الترمذي أحيانًا يتساهل في تصحيح الأحاديث، إلا أن غالب ما يصححه يكون صحيحًا بالفعل، وعليه فإذا صحح الترمذي حديثًا ولم يُخالفه غيره من أئمة النقد، أُخذ بتصحيحه، أما إذا خالفه الأئمة الكبار كأحمد أو البخاري أو مسلم، فإنه يُقدَّم قولهم على قوله.

الخاتمة

اختلف العلماء بعد الإمام الترمذي في تفسير مصطلحه "حسن صحيح"، فمنهم من اجتهد في تحديد معناه، ومنهم من ردّ على بعض التأويلات التي نسبت إليه، مثل القول بأن الحديث قد يكون حسنًا بإسناد وصحيحًا بإسناد آخر. وقد استُشكل هذا الرأي لأن الترمذي أطلق هذا المصطلح على أحاديث غريبة، مما دفع ابن دقيق العيد إلى رفض هذا الفهم، لكونه لا يتفق مع منهجه في التصحيح.

وبناءً على ذلك، فإن مصطلح "حسن صحيح" يعد اصطلاحًا خاصًا بالترمذي، ولم يُنقل عنه تفسير دقيق لكيفية استخدامه، إلا أن المستفاد منه أنه يدل على ثبوت الحديث وقبوله، سواء كان حسنًا أو صحيحًا. وقد أشار ابن رجب إلى أن ما جمع فيه الترمذي بين الحسن والصحة لا يقل قوة عمّا أفرد بوصف الصحة، فقال : *"وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن"*.وهذا يدل على أن الترمذي كان يرى في هذا الجمع دلالة على صحة الحديث وقوته، وإن اختلفت أسانيده في الدرجة.

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ

كتبه الفقير إلى ربه:

